الشبكة الحضرية فى ولاية قالمة بالجزائر

أ.د. الصادق قرفية*

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشبكة الحضرية فى إحدى ولايات القطر وهي قالمه، وذلك من خلال التطرق إلى العناصر الفاعلة فى مجال التخطيط ذات العلاقة بمحتوى الموضوع والمتمثلة فى إبراز المشاكل والعوامل التى أدت إلى زيادة أحجام المدن وخلقت فجوة بين المناطق الحضرية والريفية ،كما سنحاول تحديد المراكز ذات الثقل الحضرى والمراكز ذات الأحجام الصغيرة ومحاولة مقارنة أحجامها الحقيقية بأحجامها المثالية وذلك بتطبيق نظريتي جيفرسون و كما تهدف الدراسة إلى تحديد مجالات النفوذ المسيطرة والعوامل إلى تتحكم في توازن المجال واختلاله والأسباب زيف. التى أدت إلى تركز السكان والخدمات والتجهيزات فى مناطق دون أخرى.

مقدمه :

لعب إقليم قالمه دورا سياسيا واقتصاديا هاما قبل الاستقلال وكان من أكثر المناطق إثارة لاهتمام المستعمر وأطماعه، فتاريخ المنطقة ثري، لموقعها الاستراتيجي الهام الذي لا يبعد عن البحر بوادى سيبوس، إضافة إلى طبيعة أراضيها ومناخها بسهول عنابه وارتباطها كلم، سوى بحوالى 60 المعتدل، وبحكم تداخل العوامل الطبيعية، الديموغرافيه، الاقتصاديه والهيكلية، جعل من هذه الولاية .منطقة جذب لمختلف المراحل التى مرت بها

ورغم هذه المميزات فقد ورثت ولاية قالمه، شأنها فى ذلك شأن الولايات الجزائرية الأخرى نظاما فضائيا معزولا متجها نحو الخارج ومتجاهلا الدراسات الحضرية الهادفة إلى استصلاح المجال، ولهذا حاولت السلطات بعد الاستقلال، استغلال المجال ومحاولة وضع شبكة حضرية بطريقة عقلانية لغرض التوصل إلى أحسن خدمة للسكان.

الموقع وأهميته لإقليم الدراسة:

الاقتصادية والهيكلية. يمثل إقليم قالمه مجالا نموذجيا بحكم تداخل العوامل الطبيعية،البشرية، الشرق ولاية سوق أهراس،ومن فهو يقع بالشمال الشرقى للوطن، يحده من الشمال ولاية عنابه، ومن ومن الجنوب أم البواقى (خريطة 1). تتربع الشمال الغربى ولاية سكيكده، ومن الغرب ولاية قسنطينه، سكانها حسب إحصائيات 1998، الولايه على مساحة تقدر بـ 3687,777 كلم[1] وقد بلغ حجم 430000 نسمه.

---

* أستاذ بجامعة عنابة.

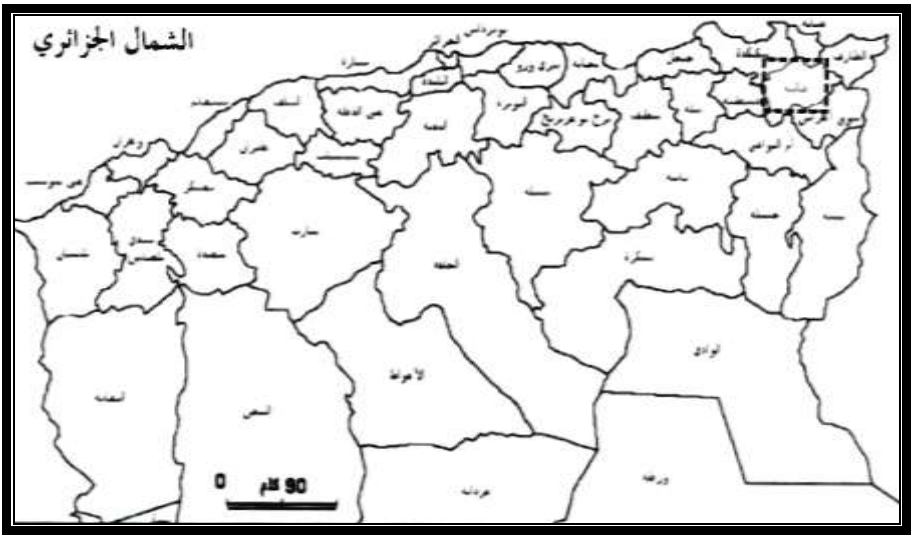

خريطة (1) : موقع وموطن منطقة الدراسة.

تضم الولاية كما توضحه الخريطه رقم (2) 34 بلديه و 10 دوائر. ويشكل موقعها الجغرافى التبادلات ممثلة فى كل من أم نقطة إلتقاء حقيقي بين القطبين الصناعيين عنابه وسكيكده، ومراكز التونسية شرقا وبقسنطينه غربا. البواقي وتبسه جنوبا بالإضافة إلى قربها من الحدود

واقع التخطيط في ولاية قالمة:

تعد الدراسات الحضرية والإقليمية من أهم التوجهات الحالية، ومرد ذلك الدور المتنامي الذى صارت تؤديه هذه الدراسات في الحياة اليومية للأفراد والجماعات، ولما تلعبه في أية سياسة تنموية أو تخطيط يرمى إلى هيكلة المجال وتنظيمه.

ولاشك في أن دراسة واقع الشبكة الحضرية بولاية قالمه، تتطلب الوقوف على خصوصيات عوامل النمو الحضري، وخصائص الهيكلة المجالية لإقليم الدراسة، ومعرفة إشكالية تنظيمه الهيراركى ومجالات نفوذه، وذلك حتى نقف على مدى درجة الانسجام أو عدمها بين الخصوصيات لمعطيات ميدانية والإستراتيجية المنتهجة كتخطيط ومقارنة.

وحتى تتسنى دراسة ذلك بكيفية تنسجم مع العناصر الفاعله في مجال التخطيط ذات العلاقه المباشرة به، فقد تم التركيز على ثلاثة مؤشرات رئيسية ذات علاقة بمحتوى الموضوع، وتشمل هذه المؤشرات على:

(1) واقع التخطيط الحضرى.
(2) واقع التنظيم الهيراركى.
(3) مجالات النفوذ لولاية قالمه.

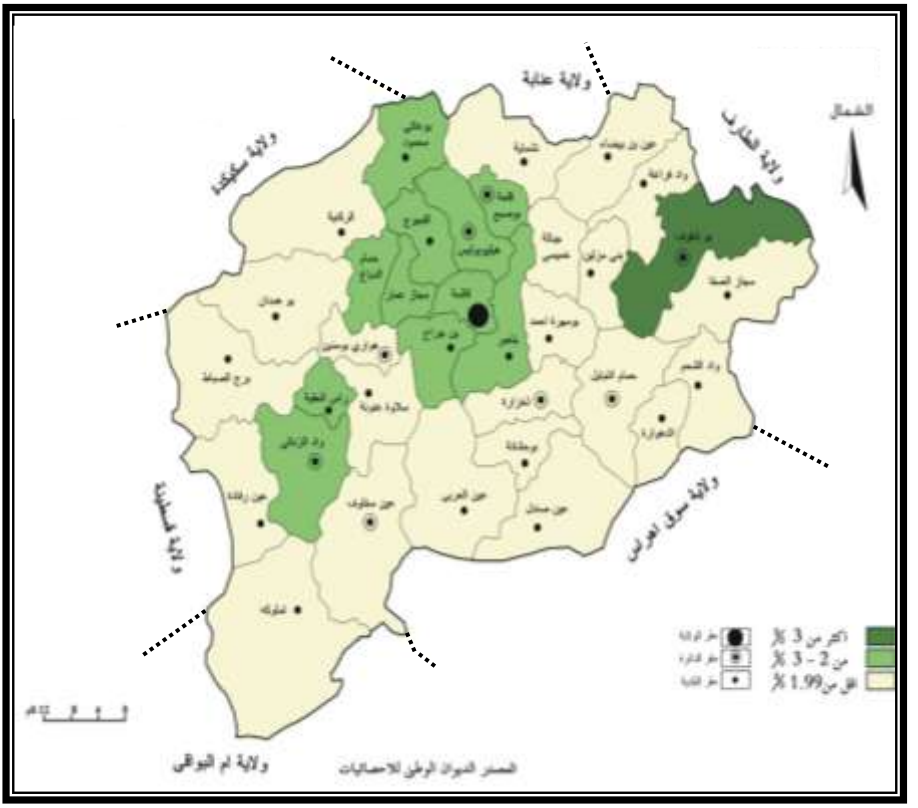

خريطة (2) : معدل النمو حسب البلديات 1987-1998.

واقع التخطيط الحضري : 1)

ظهور المشاكل المتمثلة في ازدياد أحجام السكان، وحدوث اختلافات بين مناطق مدن الولاية ومناطق المدينة (مناطق متطورة وأخرى متخلفة)، تضاعف المراكز الحضرية مساحة وسكانا، ونشأة وتحول التجمعات الريفية إلى تجمعات حضرية، كل هذه العوامل دفعت بالباحث إلى تناول هذا الموضوع لغرض دراسته وتطويره والارتقاء به نحو الأفضل، ولإيفاء هذا الغرض يجدر التطرق أولا إلى النمو الحضري والعوامل المؤثرة فيه.

عوامل النمو الحضري :

العامل الاقتصادي :

لا يمكن لأي مجال أن ينمو ويتطور بدون تفاعل عناصر مشتركة ومكملة لبعضها البعض، وعلى الخصوص عنصر الاقتصاد الذي يعتبر المحرك الأساسي لعجلة التنمية، ودورها في الكشف عن وظيفة المنطقة، ومعرفة الحياة المعاشة للسكان[2]، كذلك تعد دراسة التركيب الاقتصادي من العناصر الهامة في دراسة تركيب السكان فيمكن من خلال هذه الدراسة تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية[3] وتشكل التراكيب الاقتصادية إحدى أهم المؤشرات المعبرة عن طبيعة وخصوصية الإقليم الجغرافي.

وفي ولاية قالمة فإن المخططات التنموية التي استفادت بها الولاية في إطار مخططات التنمية الشاملة للقطر، إذ استفادت بعدة مشاريع كانت بحق نقطة تحول في هذا النمو، حيث ضمنت الدولة تمويل العديد من البرامج الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية التي كانت انعكاساتها على النمو

الحضري في الإقليم. ويمكن القول أن استفادة الولاية بعدة وحدات صناعية حكومية (مصنع الخزف المنزلي عام 1971، مركب الدراجات والدراجات النارية عام 1974، مصنع السكر عام 1974، مصنع الخميرة عام 1983، المؤسسة الوطنية للرخام عام 1994، مؤسسة المواد الحمراء "آجور" عام 1995، مؤسسة الترصيص الصحي عام 1989) بالإضافة إلى الوحدات الصناعية الخاصة كوحدة الحليب ومشتقاته، تغليف وحفظ الطماطم، وحدة إنتاج الحصى، وحدة إنتاج البلاط، وحدة إنتاج الآجر، وحدة إنتاج الرخام.

كل ذلك يعد نقطة تحول في اقتصاديات المنطقة، وبتوسع هذه المشاريع، زاد الإقبال على هذه الأماكن، وتم إفراز نماذج وأنماط معيشية مختلفة، وقد انعكست هذه الحالة في توطين العديد من الخدمات وتوسيع المراكز الحضرية.

وإذا كانت هذه المشاريع قد مثلت الإطار العام لعمليات التغير، فإن لهذه العمليات حركيتها أيضاً.

وهو ما تمثل في النمو السكاني المطرد بفعل الزيادة الطبيعية وحركة النزوح من الريف إلى المدينة.

العامل السكاني :

من الحقائق العامة أن السكان هم المحور الرئيسي الذي تدور حوله أو تتبع منه الكثير من الدراسات في شتى المجالات[4]. ولقد شهدت منطقة الدراسة منذ القديم استقراراً بشرياً نتيجة توافر أسس وعوامل ومقومات جغرافية واقتصادية واجتماعية، وازدادت نسبة التحضر في الإقليم بوتيرة) سنة 1966 وبلغت 58.9%[5] في إحصائيات %سريعة، حيث كانت هذه النسبة لا تزيد عن (30 عام 1987 في حين ارتفعت إلى 63%[6] في تعداد عام 1998.

وفي الواقع أن هذه الزيادة ترجع إلى عاملين هما : تيارات الهجرة المتدفقة من القرى إلى المدن، نتيجة للتطور الكبير في الخدمات الذي يشهده هذا الإقليم. وفي هذا الصدد يشير برنارجرانوتييه[7] الى أن الهجرة الريفية هي إحدى العوامل المسئولة عن الانفجار الحضري الذي يعاني منه العالم الثالث منذ ثلاثين سنة مضت. ويتمثل ذلك في عدم توافر الإمكانيات لعدد كبير من الفلاحين من غير ذوي الملكيات الصغيرة غير المنتجة للعثور على فرص العمل في إطار القرية التي يعيشون فيها ومن هنا لا يبقى أمام هؤلاء إلا أن يفكروا في الهجرة، بالإضافة إلى عامل الزيادة الطبيعية. وتستوعب مدينة قالمه وحدها حوالي 25.6%من جملة سكان الولاية وذلك طبقاً لنتائج تعداد عام 1998 ويتوزع هؤلاء السكان توزيعا غير متجانس على 34 بلدية وبكثافة متباينة موضحة في الخريطة رقم (2). ورغم جهود السلطات لتحقيق تنمية متوازنة بين مناطق الولاية الحضرية والريفية لتقليل الفجوة بينهما بإدخال العديد من الخدمات كمشروع السقي وتشجيع المستثمرات الفلاحية (الجماعية والفردية) وسياسة المزارع النموذجية، وأنواع أخرى لتوطين سكان الريف، إلا أنهم يتناقصون وبمعدلات سريعة. وبالتالي تشهد المدن زيادة كبيرة في الحجم السكاني وبالتحديد مقر الولاية والدوائر التي تتمركز بها أهم مشاريع التنمية الاقتصادية والنشاطات الخدمية، ولهذا خطره حيث أن تنمية هذه المراكز ستضع المراكز الصغرى في مصاف مناطق الطرد.

المراكز القوية والضعيفة في هيكلة المجال :

يمكن من خلال تحليل خريطة توزيع المراكز بأحجامها المختلفة، تحديد المراكز الحضرية أو الثقل الحضري في المنطقة، ويبدو هذا بوضوح كامل في مدينة قالمه في الوسط كعاصمة للولاية وبوشقوف في الجهة الشرقية ووادي الزناتي من الناحية الغربية وهيليوبوليس المحاذية لمدينة قالمه وكلها مراكز دوائر ورغم زيادة السكان المستمرة حسب ما توضحه مختلف التعدادات السكانية، إلا أنها سجلت أحجاما حقيقية أقل بكثير من أحجامها المثالية، إذ تعد هذه المراكز أهم على مستوى الإقليم.

ويمكن القول أن المراكز الصغيرة هي الطاغية وسجلت معظمها أحجاما حقيقية فاقت أحجامها المثالية، وكان أثر الترقية الإدارية لسنة 1984 واضحاً، إذ استفادت هذه المراكز من العديد من المرافق والتجهيزات والخدمات مما ساعد على استقرار السكان فيها. ومما يلاحظ في هذه المراكز أن هناك مراكز لا تمثل مراكز ثقل سكاني رغم ارتقائها إدارياً كبلدية بوهمدان.

ونشير بهذا الصدد إلى أن هناك مراكز ثانوية تتصف بأحجامها الصغيرة ذات طابع ريفي تفتقر إلى أدنى المرافق والتجهيزات.

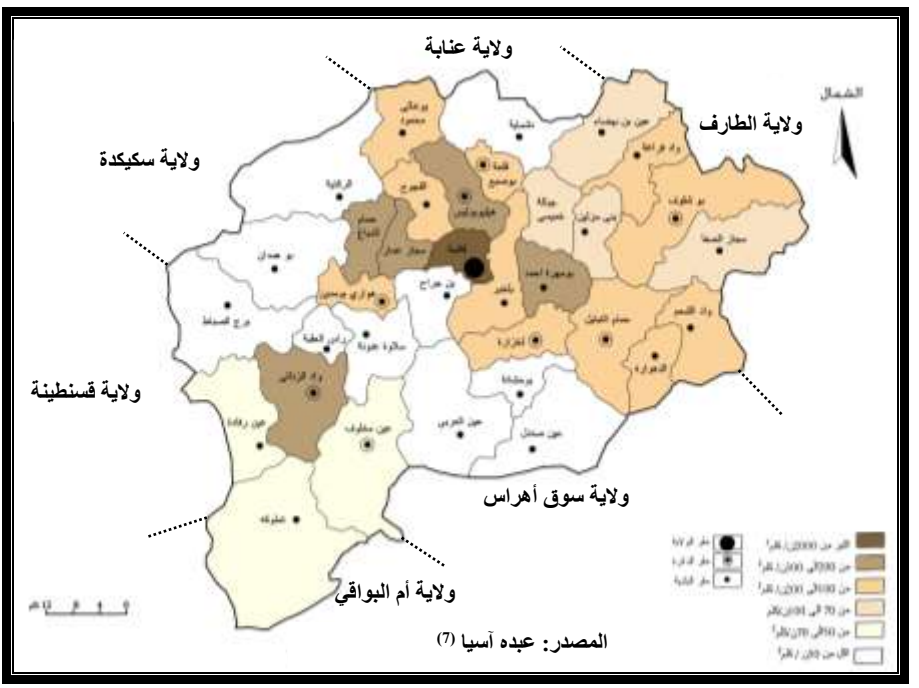

خريطة (3) : الكثافة السكانية حسب البلديات 1998.

أهمية مدينة قالمه في الإقليم :

تبرز مدينة قالمه بوضعيتها المركزية في إدارة وتسيير شئون الإقليم، ونقصد بذلك الموضع والموقع الذي تحتله المدينة كمركز رائد بالولاية حيث تتوسط تقريبا الإقليم وذلك على المستوى الجغرافي الطبيعي أو حتى المستوى الهيكلي المجالي، وتستحوذ على نسبة 25.62% مقارنة بعدد سكان الإقليم رغم أن مدينة قالمه كانت قبل سنة 1948[8] مدينة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها 17550 نسمة وبلغت ما بين 1948–1966 نحو 36310 نسمة، محتلة المرتبة التاسعة بين أحجام

مدن الشرق الجزائري البالغ عددهم 60 مدينة وتمثل نسبة 3.25% من مجموع سكان هذه المدن والمرتبة الثانية في مجموع المدن ذات الأحجام (2500 – 50000 نسمة) المتكونة من 8 مدن بنسبة تقدر بـ 14.17%. واستمر تطور عددها السكاني في الإحصائيات العامة للسكن والسكان لسنة 1977 فبلغت 56106 نسمة واحتلت بذلك المرتبة العاشرة (10) في مصاف مدن الشرق الجزائري بنسبة تعادل 2.70% والمرتبة السادسة في مصاف مدن ذات الأحجام (50000 – 100000 نسمة) والمقدرة بـ 7 مدن والبالغة عددهم 474524 نسمة، بنسبة تقدر بـ 11.82 %من مجموع هذه الفئة، بينما احتلت المدينة الثانية في الإقليم وادي الزناتي المرتبة 36 في مصاف مدن الشرق الجزائري (10000 – 25000 نسمة) الذين يبلغ عدهم 23 والمرتبة 17 مقارنة بأحجام المدن المماثلة لها مدينة[9]، بنسبة تقدر بـ 3.65% من مجموع هذه الفئة.

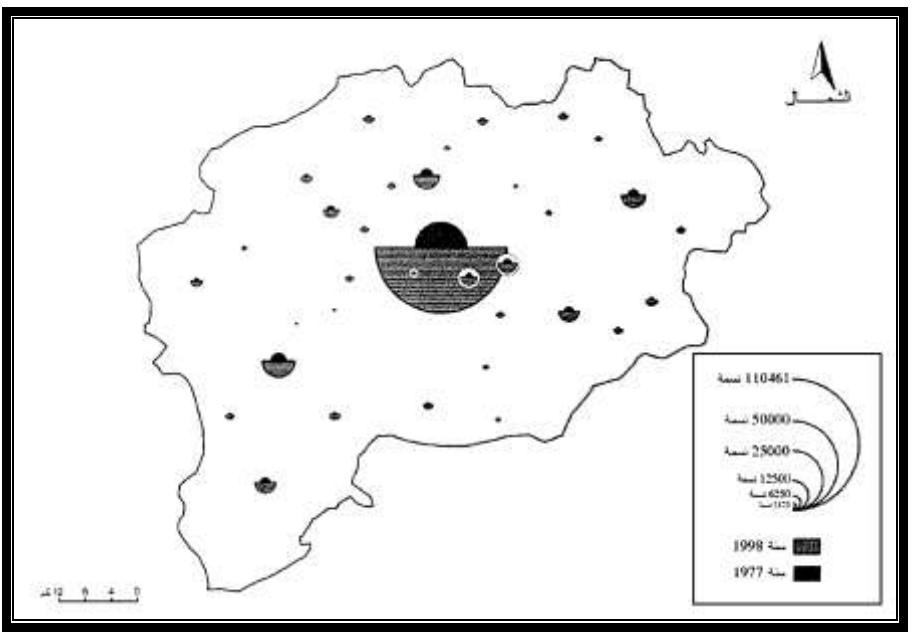

شكل (1) : تطور أحجام المراكز حسب البلديات (1977–1998).

في حين بلغ عدد سكان قالمه حسب إحصائيات 1987نحو77821 نسمة ممثلة المرتبة 11 في الشرق الجزائري بنسبة تقدر بـ 4.27 % من مجموع سكان هذه المدن والمرتبة الثالثة بين المدن ذات الأحجام (50000 – 100000 نسمة) حيث بلغت نسبتها 11.17 % من هذه الفئة. بينما احتلت وادي الزناتي المرتبة 14 بين أحجام المدن (10000 – 25000 نسمة) التي يبلغ عدد مدنها 45 مدينة بمعدل يقدر بـ2.45 %من سكان هذه الفئة.

تشير الإحصائيات الأخيرة لسنة 1998 إلى أن عاصمة الإقليم تحتل المرتبة 11 مقارنة بمدن الشرق الجزائري التي يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة والبالغ عددهم 2573930 نسمة موزعين على 14 مدينة، وتمثل نسبتها 4.22 % من مجموع سكان هذه المدن وتحتل المدينة الثانية وادي الزناتي المرتبة الرابعة من 89 مدينة ينحصر عددهم ما بين (10000 – 25000 نسمة) والمقدر عددهم بـ 1320813 نسمة، بنسبة تقدر بـ 1.70%.

ويمكن القول أن موقع مدينة قالمه يقدم نموذجا تقليديا في علاقة المركز الرئيسي بالإقليم ، إلا أن الملاحظ ميدانياً سهولة التسيير في الاتجاهات الشرقية والغربية، عكس المناطق الجبلية الواقعة سواء إلى الشمال أو إلى الجنوب.

ويشمل الظهير الريفي مناطق واسعة في الإقليم، ولا شك أن مدينة قالمه تعتبر بمثابة القلب لهذا الظهير، وقد أخذت هذه المكانة انطلاقاً من تسهيلات النقل والمواصلات التي تبلورت في سهولة الوصول إلى المدينة. كما اتضح من الدراسة أن الربط الجيد بين مدينة قالمه ومعظم المراكز الأخرى بالولاية كان ذا أثر كبير في تنوع الوظائف والخدمات التي تؤديها المدينة من خلال العديد من المؤسسات والمنشآت المتنوعة سواء الصناعية، التجارية، الإدارية، التعليمية أو الصحية.

وفي الواقع فإن مدينة قالمه كمركز من مراكز الاستقطاب الحضري تتحدد أهميتها من خلال عنصرين رئيسيين هما : تركز أعداد كبيرة من السكان حيث ضمت أكثر من 110000 نسمة طبقاً لتعداد 1998، والعدد الكبير للأنشطة الإنتاجية والخدمية بالمدينة.

واتضح من الدراسة أن إنشاء المصانع على أطراف الكتلة السكنية للمدينة والتي تمثلت في متوزعة على 15 هكتار ومستحوذة على 44.5% من مساحة Sonacomeالوحدات الصناعية[10] التي كان Snicالمنطقة الصناعية وبعدد عمالي يصل إلى 1456 عامل في أوج عطائها. ووحدة Sogediaعدد عمالها 945 وأنشئت فوق مساحة تقدر بـ 13.8 هكتار في حين كان يعمل بوحدة . بينما ظهرت وحدة raffines566 عاملاً ينتجون سنوياً 58000 طن من السكر المعالج سنوياً داخل البنية العمرانية للمدينة على مساحة تقدر بـ 2.6 هكتار بعدد عمالي يصل إلى Sonitex 147 عاملاً.

وعملت هذه الوحدات الصناعية على زيادة الطلب على المساكن في المدينة وخاصة في الأحياء الفقيرة حيث تتناسب الإيجارات بهذه الأحياء المختلفة عمرانياً.

بالإضافة إلى ذلك فقد أنشئت جامعة قالمه على الأطراف القريبة للمدينة و امتدت على مساحة واسعة. وقد ساهمت الجامعة كأكبر مؤسسة تعليمية في الولاية على زيادة جذب العمال في هذه المؤسسة من المناطق الريفية المجاورة ومن الولايات الأخرى.

ما يمكن استنتاجه هو أن توزيع أحجام المدن في الإقليم ومقارنة ذلك بخريطة أحجام المدن بالقطر يبرز اختلافا واضحا، فيبدو أن هناك حلقة كثيفة من السكان والمدن تحتل المنطقة الشمالية وتقل كلما اتجهنا نحو الداخل، ولعل أكبر شاهد على هذا التوزيع هو كبريات المدن المنتشرة بالسواحل والهضاب العليا، وإذا قورن هذا بإقليم الدراسة يتضح أن منطقة القلب من هذا الإقليم قد جذبت أكبر مجمع وتتمثل في مدينة قالمه كمركز رئيسي يشرف إداريا على كامل الإقليم مع خضوع المناطق الوسطى إلى تأثيره المباشر.

وتشرف مدينة وادي الزناتي بشكل ثانوي على الجهة الغربية عموماً والجنوبية الغربية على وجه الخصوص، بينما تشرف مدينة بوشقوف وبشكل ثانوي كذلك على الجهة الشرقية من الإقليم.

ويلاحظ وجود ضعف هيكلي في الجهة الشمالية والجنوبية من الإقليم على الرغم من تدعيم بعض المراكز إدارياً بترقيتها إلى صف دائرة كما هو الحال في عين مخلوف ، لخزارة وحمام النبايل وكلها تقع على الخط الجنوبي للإقليم، فإن ضعف وهشاشة الهيكلة المجالية والاقتصادية تنطبق

كذلك على البلديات الواقعة في الشمال، ونخص بالذكر كلاً من : عين بن بيضاء، النشماية، بوعاتي محمود والركنيه.

ولعل من أهم العوامل الجغرافية التي أثرت قديماً وحديثاً في تشكيل المجالات المختلفة في الإقليم وبنسب مختلفة ما يتمثل في وفرة الموارد الطبيعية (التربه الصالحة للزراعة، موارد المياه) وحديثاً مع انتشار المشاريع وانعكاس ذلك على تدعيم هذه التجمعات بالخدمات المناسبة، وربطها الصناعية (عنابه، سكيكده، قسنطينه). الأقطاب من واقترابها جيدة بشبكة طرق

إشكالية التنظيم الهيراركي : 2)

يبين الشكل رقم (2) اختلاف المراكز العمرانية في منطقة الدراسة من حيث الحجم لاختلاف وظائفها الإدارية، فهناك عاصمة الإقليم وتتمثل في مدينة قالمه وتحتل المرتبة الأولى، حيث ضمت قرابة 110824 نسمة حسب تعداد 1998 تمثل نسبة 25.62% من إجمالي سكان الولاية، وقد جاءت في المرتبة 11 بين مدن الشرق الجزائري. تليها دائرة وادي الزناتي ذات النشاط الخدمي الأول بالمنطقة الجنوبية الغربية، ثم تحتل المرتبة الثالثة دائرة بوشقوف بالمنطقة الشرقية، لتلتحق بعد ذلك المراكز الأخرى التي تتصف باختلاف أحجامها.

ويوضح الجدول رقم (1) أحجام المدن بإقليم الدراسة لسنة 1998، ويشكل سكان ولاية قالمه نحو 1.48% من إجمالي سكان القطر، ويبلغ سكان التجمعات الرئيسية بالإقليم نحو 350342 نسمه [11] يمثلون نسبة 72.05%، في حين يبلغ عدد سكان التجمعات الثانوية 124264 نسمه لذا يشكلون نسبة 27.97%من جملة سكان القطر.

تصنيف المراكز حسب قاعدة (زيف) ونظرية (جيفرسون) :

بتطبيق قاعدة المدينة الأولى ونظرية زيف على مراكز منطقة الدراسة اللذان ينصان على أن قانون المدينة الأولى إذا كانت تشكل حجما ما كانت المدينة الثانية تمثل ثلث حجم المدينة الأولى، كما تمثل المدينة الثالثة خُمس المدينة الأولى، بينما تنص قاعدة المرتبة – الحجم، أنه إذا عرف حجم المدينة الكبرى في الإقليم فان مرتبة أي مدينة في هذا الإقليم تحدد عدد سكانها، وترى القاعدة الخ [12]. $^1/_n$ ....ترتيب المدن كما يلي: $^1/_1$ ، $^1/_2$ ، $^1/_3$ ، $^1/_4$ ، $^1/_5$ ، $^1/_6$ ..

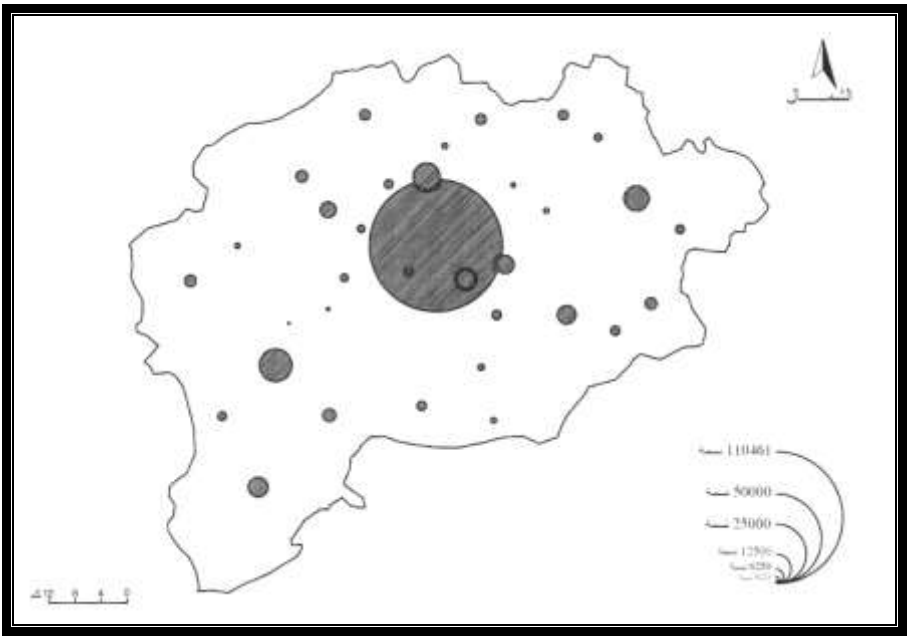

شكل (2) : أحجام السكان حسب البلديات 1998.

وقد ذكر زيف[13] أنه إذا ما رتبت مدن إقليم ما حسب حجم السكان فسوف نجد انتظاما في النسبة بين وضع كل واحدة وحجمها بالنسبة للمدينة الكبرى (الأولى) فالمدينة الثانية في سلسلة نصف حجم المدينة الأولى والمدينة الرابعة ربع حجم المدينة الترتيب الحجمي تصل في حجمها إلى الأولى والثامنة ثمن حجم المدينة الأولى وهكذا.

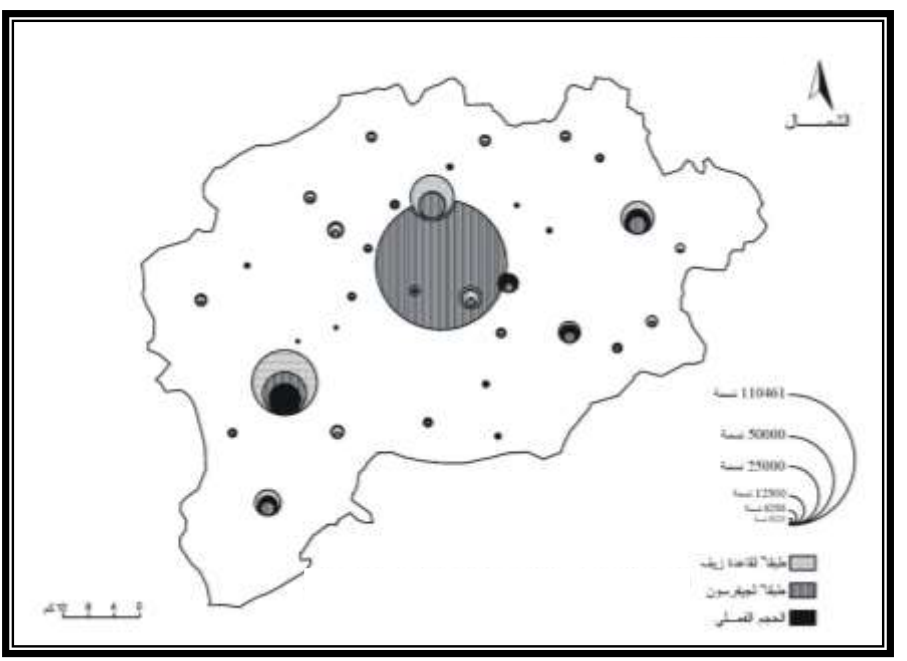

شكل (3) : الحجم الفعلى لسكان مراكز البلديات ومدى انطباق نظريتى جيفرسون وزيف.

ويمكن من تحليل الشكل (3) استنتاج ما يلي :

تحتل مدينة قالمه المرتبة الأولى، إذ تضم أكبر تجمع سكاني حضري بالمنطقة، وتضم وحدها حوالي 25.62% من إجمالي سكان الولاية، وتعتبر مدينة قالمه مرآة صادقة للمرحلة السكانية التي تحياها مدن الإقليم برمتها، ولعل أهم شواهد هذه المرحلة هو النمو السريع. وتشغل مدينة وادي الزناتي المرتبة الثانية وتضم حوالي 6.36% من إجمالي سكان الولاية، وتصل نسبة سكانها من المدينة الأولى حوالي 24.8% من جملة سكانها وهي بذلك أقرب إلى الحجم النظري كما جاء في نظرية جيفرسون منها عما جاء في قاعدة زيف.

وقد احتلت مدينة هيليوبوليس المرتبة الثالثة إذ يشكل سكانها حوالي 5.24% من إجمالي سكان الولاية ويبلغ نسبة سكانها من المدينة الأولى بالمنطقة حوالي 20.56% من جملة سكانها وهي تنطبق في حجمها بما جاء في نظرية جيفرسون، وتحتل مدينة بوشقوف المرتبة الرابعة حيث يكون سكانها 4.85% تقريبا من إجمالي سكان الولاية، ويبلغ نسبة سكانها من المدينة الأولى 18.9%، وتدل هذه النسبة على أنها أقرب في حجمها بما جاء في نظرية جيفرسون عنها في قاعدة زيف.

وبالتمعن في الجدولين رقم (1) و (2) لمنطقة الدراسة نجد أن المراكز الأربعة تشكل جملة سكانها مجتمعة حوالي 42.09% من إجمالي سكان الولاية (أي أقل من نصف السكان بقليل) ويَكُونونَ أقرب في الحجم السكاني بما أقرته نظرية جيفرسون، وهذا عكس المراكز الأخرى إذا استثنينا " تاملوكه "، إذ يتضح أن نظرية زيف كانت أقرب في أرقامها بالأحجام الحقيقية للمدن المذكورة سلفا من قاعدة جيفرسون.

جدول (1) : ولاية قالمة: عدد سكان حسب مراكز البلديات عام 1998.

المركز	عدد السكان	المركز	عدد السكان
قالمة	110824	الدهوارة	7812
واد الزناتي	27545	عين العربي	7783
هيليوبوليس	22683	الفجوج	7580
بو شقوف	20992	مجاز الصفا	7545
تملوكة	16888	عين رقادة	7364
حمام النبايل	15917	وادي فراغة	6693
بومهرة احمد	15276	مجاز عمار	6438
بلخير	14997	هواري بومدين	6382
حمام دباغ	13623	بوحشانة	5603
واد الشحم	11781	عين صندل	5093
عين مخلوف	11237	قلعة بوصبع	4849
الركينة	10071	بوهمدان	4548

برج الصباط	9955	بني مزلين	4512
النشماية	9134	بن جراح	4228
عين بن بيضاء	8833	جبالة خميسي	3878
بو عاتي محمود	8701	سلاوة عنونة	3027
الخزارة	8226	راس العقبة	2436

المصدر: إحصاء سنة 1998.

مدى التفاوت بين أحجام المراكز الحضرية في الإقليم :

يبين الشكل رقم (4) مدى التفاوت الكبير بين أحجام المراكز في المنطقة، ولعل لهذا ظروفه ومقوماته الجغرافية، ومما لا شك فيه أن التنظيم الإداري الجديد في المنطقة وما تابع ذلك من توافر الخدمات كان سبباً كافياً في حدوث تيارات من الهجرة الداخلية إلى بعض هذه المراكز، وكانت هذه التيارات بأحجام متفاوتة مما نتج عنه في النهاية أحجام مختلفة، حيث أتضح من الدراسة أن معدلات الزيادة الطبيعية تكاد تكون متجانسة لهذه المراكز.

ويتضح من تحليل نفس الشكل أنه لا يوجد تدرج واضح لرتب المدن الحجمية بالمنطقة، بل أن هناك انحدار حاداً، ويظهر ذلك عند مقارنة حجم المدينة الأولى وحجم المدينة الأخيرة والتي لا تمثل سوى 2.2% فقط من حجم المدينة الأولى.

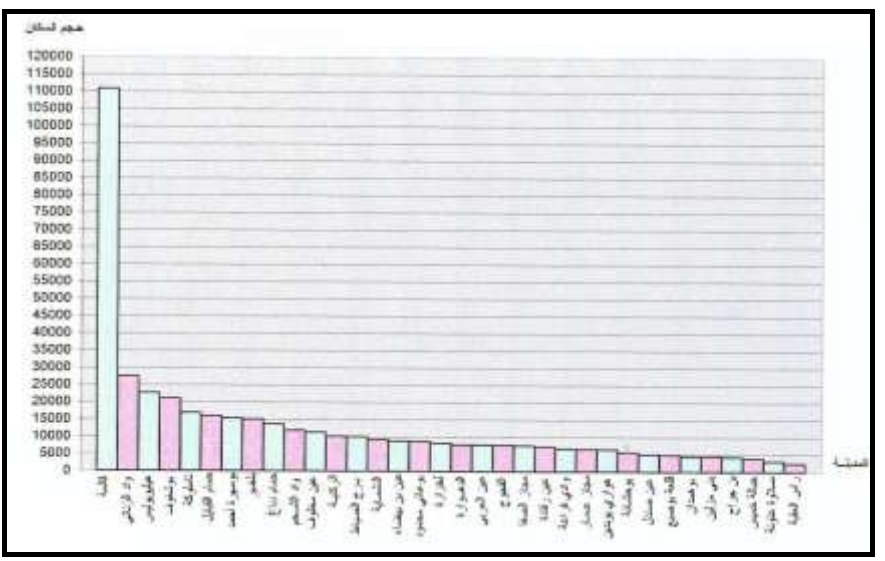

شكل (4) : هيراركية المراكز وأحجامها بإقليم قالمة.

وعلى العكس من هذا الوضع نجد تقارباً حجميا واضحاً بين هيليوبوليس وبشقوف ويتأثر هذا التقارب كلما كانت المراكز صغيرة الحجم. ونستطيع القول أنه كلما كانت المراكز الحجمية قليلة العدد كلما كانت متقاربة، والجدول رقم (1) والشكل رقم (5) خير دليل على ذلك. ولعل السبب في تجانس أحجام بعض المدن بالمنطقة وتباينها يعود بلا شك إلى اختلاف ظروف الموقع قديماً ووضعيتها

الإدارية الحديثة، بالإضافة إلى وظائف المراكز العمرانية، ويظهر ذلك في الدور الوظيفي لمدن قالمه ووادي الزناتي وبوشقوف. وكان لهذا أثره على زيادة حجم السكان كل منها.

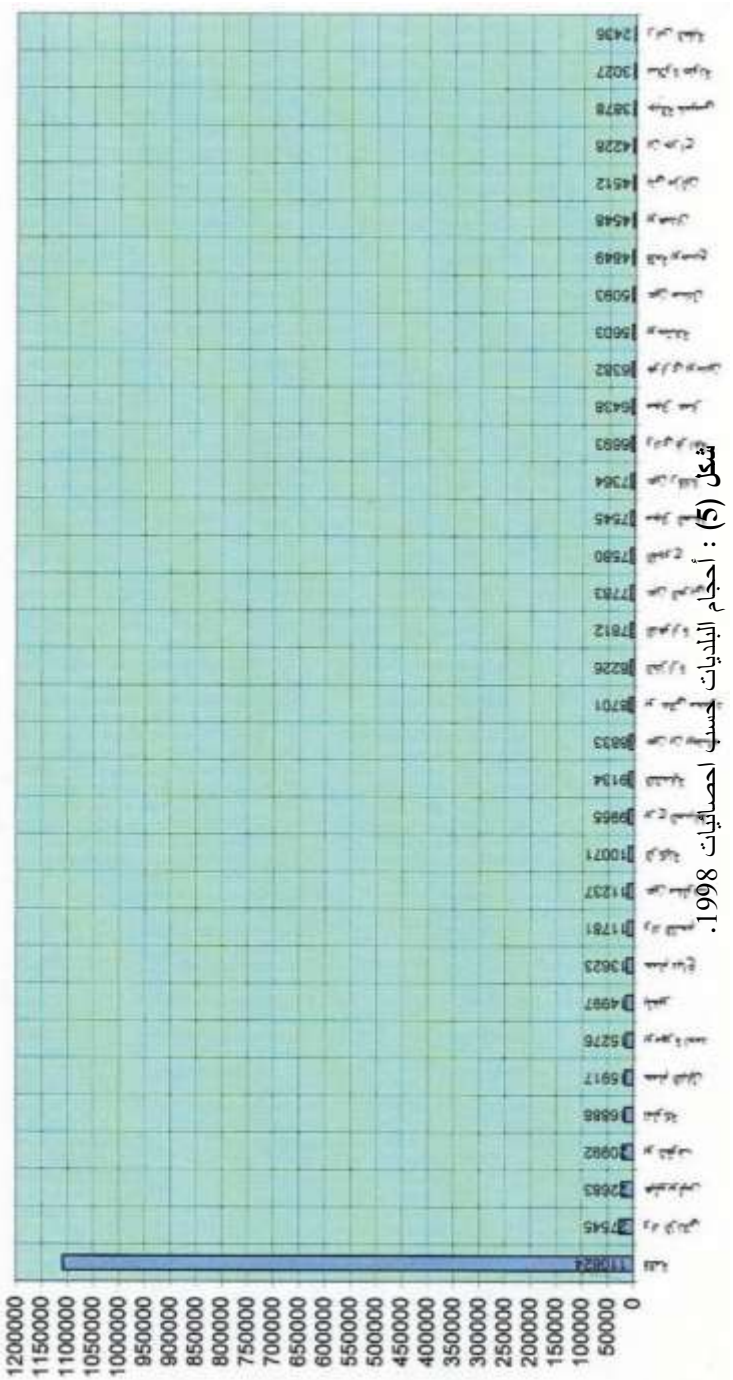

شكل (5) : أحجام البلديات حسب احصائيات 1998.

جدول (2)

المركز (المدينة)	عدد سكان (نسمة) المراكز	الترتيب	الحجم الفعلي من سكان المركز الأول بالمنطقة	الحجم النظري (زيف)	الحجم النظري (جيفرسون)
قالمه	110824	1	%100	%100	%100
واد الزناتي	27545	2	%24.8	%50.0	%33.3

هيليوبوليس	22683	3	%20.50	%33.3	%20.0
بوشقوف	20992	4	%18.9	%25.0	%14.0
تاملوكه	16888	5	%15.2	%20.0	%11.1
حمام النبايل	15917	6	%14.6	%16.7	% 9.1
بومهرة أحمد	15276	7	%13.8	%14.3	% 7.7
بلخير	14997	8	%13.5	%12.5	% 6.7
حمام دباغ	13623	9	%12.3	%11.1	% 5.9
واد الشحم	11781	10	%10.6	%10.0	% 5.3
عين مخلوف	11237	11	%10.1	% 9.1	% 4.8
الركنية	10071	12	% 9.1	% 8.3	% 4.3
برج الصباط	9955	13	% 8.9	% 7.7	% 4.0
النشمايه	9134	14	% 8.2	% 7.1	% 3.7
عين بن بيضاء	8833	15	% 7.9	% 6.7	% 3.4
بوعاتي محمود	8701	16	% 7.8	% 6.2	% 3.2
لخزارة	8226	17	% 7.4	% 5.9	% 3.0
الدهرارة	7812	18	% 7.0	% 5.5	% 2.8
عين العربي	7783	19	% 7.0	% 5.3	% 2.7
الفجوج	7580	20	% 6.8	% 5.0	% 2.6
مجاز الصفا	7545	21	% 6.8	% 4.8	% 2.4
عين رقاده	7364	22	% 6.6	% 4.5	% 2.3
وادي فراغه	6693	23	% 6.0	% 4.3	% 2.2
مجاز عمار	6438	24	% 5.8	% 4.2	% 2.1
هواري بومدين	6382	25	% 5.7	% 4.0	% 2.0
بوحشانة	5603	26	% 5.1	% 3.8	% 1.9
عين صندل	5093	27	% 4.6	% 3.7	% 1.8
قلعه بوصبع	4849	28	% 4.4	% 3.6	% 1.8
بوهمدان	4548	29	% 4.1	% 3.4	% 1.7
بني مزلين	4512	30	% 4.1	% 3.3	% 1.7
بن جراح	4228	31	% 3.8	% 3.2	% 1.6
حباله خميسي	3878	32	% 3.5	% 3.1	% 1.6
سلاوة عنونه	3027	33	% 2.7	% 3.0	% 1.5
رأس العقبة	2436	34	% 2.2	% 2.9	% 1.5

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على إحصائيات عام 1998.

3) مجالات النفوذ لولاية قالمه :

يتأثر التنظيم المجالي بمجالات النفوذ التي تفرض عليه نمطاً معيناً والتي تكون إما مجالات نفوذ إدارية أو مجالات نفوذ ديناميكية متمثلة في الحركة السكانية.

وتتحكم هذه العوامل في توازن المجال أو اختلاله ، فكلما كان التقسيم الإداري علمياً وعملياً كلما كان تنظيم المجال حيا وديناميكياً ونتج عنه تحكم أفضل في تسيير المجال. ويحدث عكس ذلك عندما يكون توزيع السكان على المجال مبعثراً وغير متوازن حيث يؤدي إلى خلق نوع من الاختلال وينتج عنه تركز للسكان والخدمات والتجهيزات في مناطق دون أخرى، فيفتقد المجال لفعاليته المطلوبة.

تقسيم مجال الدراسة :

إذا رجعنا إلى مجال منطقة دراستنا ومن خلال الخريطة رقم (4) فإننا نستنتج ثلاث مجالات مسيطرة هي على النحو التالي:

نفوذ الأقطاب ويتمثل في :

- نفوذ قالمه وينحصر مجال نفوذه من الناحية الشرقية بالحدود الوظيفية لمركز بوشقوف ومن الناحية الغربية بالحدود الوظيفية لمركز وادي الزناتي حيث يشرف على (دائرة هواري بومدين، دائرة حمام دباغ، دائرة لخزارة، دائرة حمام النبايل، دائرة قلقة بوصبع، هيليوبوليس) كما يضم تحت نفوذه 14 بلدية (ين صندل، بوحشانة، بلخير، بوهمرة أحمد، بن جراح، مجاز عمار، سلاوة عنونه، الركنية، عين العربي، بني مزلين، جبالة خميسي، الفجوج، النشمايه، بوعاتي محمود) وبلغ عدد سكانها 288825 نسمة. مما يدل على أن مجال مدينة قالمه يشرف على أكبر عدد من المراكز يتبعه وادي الزناتي ثم بوشقوف ويمثل نسبة 66.78% من جملة السكان.
- نفوذ وادي الزناتي من الناحية الغربية ويمتد مجال نفوذها على دائرة عين مخلوف والبلديات (رأس العقبة، عين رقادة، تاملوكة، برج صباط، بوحمدان) ويقدر عددالسكان هنا بنحو 79973 نسمة يشكلون نسبة 18.5% من إجمالي السكان حسب الإحصائيات الأخيرة.
- نفوذ بوشقوف في الناحية الشرقية ويشرف على البلديات (الدهوارة، واد الشحم، مجاز الصفا، واد فراغة، عين بن بيضاء) ويبلغ عدد سكانها بنحو 63656 نسمة يمثلون نسبة 14.71% من إجمالي السكان.

نفوذ الدوائر :

- مراكز بنفوذ كبيروتتمثل في (وادي الزناتي – حمام دباغ ، قلعة بو صبع).
- مراكز بنفوذ مجالي ضعيف مثل دائرة عين مخلوف.

نفوذ مراكز البلديات :

- ظهرت فئتين متباينتين في هذا الإطار على النحو التالي :
  - فئة من البلديات ذات نفوذ ضيق ومحدود جداً ويمثلها: سلاوة عنونة، الدهوارة، واد فراغة.
  - فئة مجال نفوذها كبير حيث يمتد إلى بلديات مجاورة مما أدى إلى تقلص مجالات بعض البلديات مثل بلدية تاملوكة وبلدية النشماية.

خريطة (4) : مجالات النفوذ لإقليم قالمة.

أنواع المجالات :

نستنتج مما سبق وجود تدرج مجالي يمكن تقسيمه إلى مستويين هما :

- مجالات نفوذ قوية التأثير.
- مجالات نفوذ ضعيفة التأثير.

فمجالات النفوذ قوية التأثير هي تلك الفضاءات الجغرافية المتسعة نسبياً والتي تتمثل في أهم المراكز العمرانية القاطبة كمدن قالمه، وادي الزناتي، بوشقوف، بينما تمثل مجالات النفوذ الضعيفة التأثير فضاءات جغرافية ضيقة كالمراكز التي لا تحتل الصدارة في مجالها الجغرافي مثل مراكز بوحمدان، عين صندل، رأس العقبة.

وكما سبق ذكره فإن مجالات النفوذ القوية تمتد من خلال ثلاث فضاءات جغرافية متمثلة في فضاء مدينة قالمه الذي يبسط نفوذه من الشمال إلى الجنوب على شكل امتداد طولي وسط الإقليم. بينما يمتد مجال نفوذ وادي الزناتي في الناحية الغربية، تحده بلدية تاملوكه جنوباً وبلدية الركنيه شمالاً، في حين يحتل مجال بوشقوف هو الآخر امتداداً طولياً شرق الإقليم، تحده شمالاً بلدية عين بن بيضاء وجنوباً حمام النبايل.

تتمثل مجالات النفوذ ضعيفة التأثير في المراكز والبلديات الريفية الفقيرة وغير المؤهلة تقنياً لإدارة هذا الإقليم، الأمر الذي أدى إلى إفراز نطاق من العزلة والتهميش لهذه المراكز.

وما يمكن ملاحظته أن تقسيم هذه المجالات جاء على شكل امتدادات عرضية ذات اتجاه عام "شرق – غرب" وهذا يدل ويؤكد على تطابق خريطة مجالات النفوذ مع خريطتي الأوساط الطبيعية وشبكة الطرق، بحيث تحتل المراكز الكبرى مجالات النفوذ الرئيسية المتوضعة عبر ممر وادي

الزناتي – قالمه – بوشقوف، وهو الممر الأكثر خصوبة فلاحياً، والأكثر تجهيزاً هيكلياً، والأقوى استقطابا من الناحيتين الإقتصادية و السكانية.

نخلص إلى أنه كلما ابتعدنا عن هذا المحور كلما كان نفوذ المراكز خارج نطاق هذا الممر في تبعية مجاليه ريفية ضعيفة كبوهمدان وعين بين بيضاء وواد الشحم.

النتائج والتوصيات :

يبدو أن الشبكة الحضرية في ولاية قالمة لم تواكب حركة التطور والتنمية التي شهدتها الولاية عقب استفادتها بمراكز صناعية وخدمية، فالإحصائيات تشير الى ما يلي :

1- تغلب المراكز صغيرة الحجم في الإقليم من حيث العدد، اي انها هي الظاهرة والسائدة، وهذه المراكز تقدم خدمات محدودة لظهيرها، وغالباً ما تسود هذه المراكز في المناطق ذات الاقتصاد الرعوي والزراعي والخدمي. فالإحصائيات تشير إلى ارتفاع عدد المراكز الصغيرة و خاصة الريفية منها، حيث قدر عدد المراكز التي يقل عدد سكان كل منها عن 5000 نسمة بـ 48 مركزاً وهو ما يمثل 64% من العدد الإجمالي للمراكز، وهي في أغلبها مراكز من المستوى الثاني، ضعيفة التجهيز وغير مؤهلة لاستقطاب وتسيير إقليمها المحادي، وهي أقرب إلى ما أقرته نظرية زيف.

2- تتجسد سيادة نمط المدن ذات الدرجات الحجمية الكبيرة في بروز مدينة قالمه كأهم مركز حضري في الإقليم، إذ بلغ حجمها سنة 1987 نحو 85179 نسمة، بنسبة 24.10% من جملة السكان في الوقت الذي تشير فيه إحصائيات 1998 الى 110824 نسمة وهو ما يمثل نسبة 25.77 % من جملة السكان.

3- ضعف المراكز المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات التجهيزية والوظيفية كمركزي وادي الزناتي و بوشقوف. فالأول بلغ حجمه السكاني عام 1987حوالي 22450 نسمة بينما وصل فى ستة 1998 إلى 27545 نسمه، والثانى ضم 14971 نسمه عام 1987ونحو20992نسمة عام 1998 وهما أقرب إلى نظرية جيفرسن مقارنة بنظرية زيف.

4- تقسم مجالات النفوذ في المنطقة الى ثلاثة مجالات على النحو التالي:

1. مجال نفوذ قالمه :

يحتل مكانة مهمة مقارنة بمجالات النفوذ الأخرى، يتوفر على كل المستويات الهرمية، ويمكن تقسيمه إلى ثلاث مستويات اعتماداً على مؤشر كثافة المراكز كما يأتي:

- مجال نفوذ قالمه ويشرف على بلديات : قالمه، هيليوبوليس، قلعة بوصبع، هواري بومدين – حمام دباغ، بلخير، بومهرة أحمد، لفجوج – بن جراح ، جباله خميسي، مجاز عمار، سلاوة عنونه.
- مجال نفوذ عين العربي ويشرف على : مجال عين العربي، عين صندل، بوحشانة ولخزارة.
- مجال نفوذ النشامية ويشرف على : بلدية النشماية وبوعاتي محمود.

2. مجال نفوذ وادي الزناتي :

يشرف مركز نفوذ وادي الزناتي على المجال الغربي لولاية قالمه، ويمكن تقسيمه إلى ثلاث مكونات على النحو التالي :

- مجال وادي الزناتي ويشرف على : بلديات وادي الزناتي، برج الصباط، راس العقبة، رقادة وعين مخلوف.
- مجال تاملوكه ويسطر على الجهة الجنوبية مشرفاً على بلدية تاملوكه.
- مجال بوهمدان ويخص الجهة الشمالية مشرفاً على بلديتي بوهمدان والركنيه.

3. مجال نفوذ بوشقوف :

يشمل مجال نفوذ بوشقوف على الجهة الشرقية للولاية ويقسم إلى ثلاث أجزاء على النحو التالي:

- مجال نفوذ بوشقوف الذي يشرف على المنطقة الوسطى المتمثلة في البلديات: بوشقوف، مجاز الصفا، بني مزلين وواد فراغه.
- مجال حمام النبايل، دهوارة وواد الشحم.
- مجال نفوذ عين بن بيضاء ويشرف على مجال محدود يتمثل في بلدية عين بن بيضاء.

ولعل أهم ما نخلص إليه من خلال هذا التحليل الجغرافي هو بروز واضح المعالم لتطبيقات الهراركية وهي الأداة الأكثر نجاعه من المنظور الإداري، فتنظيم وهيكلة الشبكة الحضرية جاءت بمنطلقات مركزية، وهو ما أفرز بنية عمرانية حضرية قائمة على التمييز والمفاضلة، فالمجال هنا يقدم نموذجاً وافيا لنتائج المقاربة الهراركية، وهو التنظيم الذي أفرز مراكز حضرية مدعمة تدعيماً هيكلياً و اقتصاديا واجتماعيا ومراكز عمرانية حضرية في غالب الأحيان مهمشة وغير معنية بالتهيئة.

المراجع والحواشي

(1) Monographie de la Wilaya de Guelma .D.P.A.T 2003

(2) محمد الهادي لعروق – مدينة قسنطينة – دراسة في جغرافيا العمران – دار المطبوعات الجامعية – الجزائر 1984.

(3) فتحي محمد أبو عيانة – جغرافية السكان – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ص 429.

(4) فتحي محمد أبو عيانة – جغرافية السكان – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ص 17.

(5) التعداد العام للسكن و السكان 1987.

(6) مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية قالمه. D.P.A.T 2000.

(7) برنارجرانوتييه ترجمة محمد علي بهجت الفاضلي – العشوائيات السكنية – المشكلات والحلول – دار المعرفة الجامعية – عام 2000 ص 33 الإسكندرية.

(8) عبده آسيا – واقع التنظيم المجالي بولاية قالمة وبوادر التهيئة ص 26 ماجيستير 2004/2003 جامعة قسنطينة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية.

(9) Guerfia .S. Aménagement et extension de la ville de Guelma. Thèse de doctorat 3eme cycle- Université de Paris I – 1986 .p.26 .

(10) الديوان الوطني للإحصاء للسنوات 66-77-87-1998

(11) Guerfia Ibid P.80.

(12) صندرة مجالدي، انعكاسات التحولات الاقتصادية على المجال القالمي- مشروع شهادة مهندس في التهيئة الإقليمية ص101 سنة 2001 جامعة قسنطينة.

(13) فتحي محمد أبو عيانة – جغرافية العمران، دراسة تحليلية للقرية والمدينة- دار المعرفة الجامعية- عام 2006 ص149 .

(14) أحمد الشريعي الدراسة الميدانية – أسس وتطبيقات في الجغرافية البشرية، دار الفكر العربي – 2004 ص 307.

* * *

نموذج التنمية العمرانية المستدامة بمدينة الجزائر

د. فوزي بودقة*

الملخص:

يستهدف البحث مناقشة موضوع التنمية العمرانية المستدامة ونظام المركزية في ظل أحادية المركز بمدينة الجزائر، الناتج عن ديناميكية المدينة وتعدد وظائفها الحضرية، ولتوضيح نظام المركزية بمدينة الجزائر من الطبيعي أن نقوم بتحليل الأسس الوظيفية التي يقوم عليها، انطلاقاً من الجزء المركزي بالمدينة، أين تتركز أنشطة القطاع الثالث